المحاضرة رقم 12:

المحور الرابع: الحماية القانونية للملكية الفكرية:

تقديم:

أضحى للملكية الفكرية أهمية بالغة في عصر التكنولوجيا والتواصل الحضاري والإنساني بين الأمم والشعوب، ويتنامى هذا الاهتمام يوما بعد يوم رعاية للإبداع والمبدعين وحفاظا على حقوقهم وثمرات إنتاجهم الفكري عن طريق حماية هذه الملكية من جميع صور الاعتداء، وبما أن من أبرز سمات الإنتاج الذهني هي العالمية بمعنى أنه لا يقف حبيس لحدود دولة واحدة بل يميل إلى الشيوخ، ونظرا لهذه الأهمية التي تحظى بها الملكية الفكرية كان لها كذلك النصيب من الاهتمام لحمايتها على الصعيدين الدولي والوطني، وهذا ما سنتطرق إليه فيما سيأتي:

أولاً: الحماية القانونية للملكية الأدبية والفنية: "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة نموذجاً":

تعد الملكية الأدبية والفنية من الموضوعات المهمة على المستوى الوطني والدولي على ضوء ما يشهده عصرنا الحديث من ثورة تقنية وظهور أنواع جديدة من الأعمال التي تستخدم فيها الوسائل التكنولوجية كالحواسب وشبكة الانترنت، ولذلك غدت الحاجة إلى إعطاء حماية قانونية فعالة للملكية الأدبية والفنية والمحافظة عليها من أي اعتداء، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي من خلال توضيح الحماية الوطنية للملكية الأدبية والفنية ثم نرجع على الحماية الدولية المكفولة لهذه الحقوق.

1 - الحماية الوطنية للملكية الأدبية والفنية: "حقوق المؤلف نموذجاً":

تعتبر الجزائر من الدول التي أولت عناية كبيرة بحماية حقوق الملكية الأدبية والفنية ومنها حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ضمن تشريعاتها الوطنية لاسيما أحكام الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تكمن هذه الحماية في منح المؤلف وصاحب الحقوق المجاورة نوعين من الحماية، الأولى تتمثل في الحماية المدنية والثانية هي الحماية الجزائية.

أ- الحماية المدنية للمؤلف وصاحب الحقوق المجاورة:

تكمن في حق المؤلف وصاحب الحقوق المجاورة في مباشرة الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر الحاصل عن الاستغلال غير المرخص به للمصنف الذهني أو للأداء الفني وفقا لقواعد المسؤولية المدنية التقصيرية وهذا ما يستشف من المادة 143 من الأمر 05/03، كما يجوز لهم رفع دعوى التعويض والدعوى الجنائية في آن واحد.

ب- الحماية الجزائية للمؤلف وصاحب الحقوق المجاورة:

تقوم هذه الحماية في حالة ارتكاب جنحة تقليد مصنف أو أداء، أو في حالة قيام أحد الأشخاص بعمل من الأعمال المنصوص عليها بالمادة 151 من الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والمتمثلة في:

- الكشف غير المشروع للمصنف أو المساس بسلامة مصنف أو أداء فنان مؤد أو عازف.
 - استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة.
 - استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء.
 - بيع نسخ مقلدة لمصنف أو أداء.
 - تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء.
- كما يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من ينتهك الحقوق المحمية بموجب الأمر 05/03 السالف الذكر، فيبلغ المصنف أو الأداء عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أو التوزيع بواسطة الكبل أو بأية وسيلة نقل أخرى لإشارات تحمل أصوات أو صور أو بأي منظومة معالجة معلوماتية أخرى.

للتوضيح: فإنه يحق لصاحب المصنف الفكري أن يباشر هذا الإجراء بصفة شخصية أو عن طريق

تكليف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والمجاورة بهذه المهمة، ويظهر ذلك جليا من المواد 130 إلى 142

من الأمر 05/03 المذكور أعلاه، من خلال تمكين المؤلف من حق الانضمام إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وهذا ما يستشف من المواد من 130 إلى 142 من الأمر 05/03 وكذا المادتين 05 و 07 من ذات الأمر، التي تتناول المهام المخولة قانونا للديوان.

- كما تم إنشاء لدى وزارة الثقافة هيئة مصالحة مكلفة بالنظر في المنازعات التي قد تحدث بين الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة و المستعملين أو جمعيات مستعملي المصنفات والأداءات فيما يخص شروط استغلال الفهارس التي يديرها الديوان وهذا ما بينته المادة 138 من الأمر 05/03 السالف.

ج- المطالبة باتخاذ الإجراءات التحفظية:

يجوز لمالك حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المتضرر أن يطلب من الجهة القضائية المختصة اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة لمنع الاعتداء وشيك الوقوع على حقوقه أو لوضع حد لكل مساس معين مع طلب تعويض الضرر اللاحق به كما يتبين ذلك من المادة 144 من الأمر 05/03 المذكور سلفا.

يتكفل ضباط الشرطة القضائية أو الأعوان المحلفين التابعين للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بمعاينة المساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وفقا لما جاء في المادة 145 من الأمر 05/03، كما يجوز لهم القيام بصفة تحفظية بحجز نسخ دعائم المصنفات أو الأداءات المقلدة بشرط وضعها تحت حراسة الديوان.

كما يخطر بعد ذلك رئيس المحكمة فورا عن هذا الإجراء بواسطة محضر مؤرخ وموقع قانونا يتضمن بيان النسخ المقلدة المحجوزة، ويتم الفصل في طلب الحجز التحفظي في أجل ثلاثة 03 أيام على الأكثر من تاريخ الإخطار وفق المادة 146 من الأمر 05/03، كما يجوز لرئيس الجهة القضائية القيام بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة 147 من نفس الأمر.

د - الجزاءات المطبقة على مرتكب جنحة التقليد:

تنص المادة 153 من الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على معاقبة مرتكب

جناحة تقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه بالمادتين 151 و 152 أعلاه بالحبس من 06 أشهر إلى ثلاث 03 سنوات وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 1000.000 دج، سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج.

كما اعتبرت المادة 154 من ذات الأمر أن كل من شارك بعمله أو بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف أو في أي مالك للحقوق المجاورة يعد مرتكبا للجناحة المنصوص عليها بالمادة 151 من الأمر 05/03 السالف الذكر ويستوجب العقوبة المقررة في المادة 153 المذكورة أعلاه.

أما المادة 155 فقد اعتبرت أنه يعد مرتكبا لجناحة التقليد ويستوجب نفس العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه كل من يرفض عمدا دفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو أي مالك للحقوق المجاورة خرقا للحقوق المعترف بها بموجب الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر، وتقرر المادة 156 مضاعفة العقوبة المنصوص عليها في المادة 153 أعلاه في حالة العود.

- كما يمكن للجهة القضائية المختصة أن تقرر الغلق المؤقت لمدة لا تتعدى 06 أشهر للمؤسسة التي يستغلها المقلد أو شريكه أو أن تقرر الغلق النهائي عند الاقتضاء.

- وتنص المادة 157 من ذات الأمر على أن الجهة القضائية المختصة قد تقرر في هذه الحالة ما يلي:
- مصادرة المبلغ الذي يساوي مبلغ الإيرادات أو أقساط الإيرادات الناتجة عن الاستغلال غير الشرعي للمصنف أو أداء محمي.

- مصادرة وإتلاف كل عتاد انشأ خصيصا لمباشرة النشاط غير المشروع وكل النسخ المقلدة.

- كما يجوز للجهة القضائية المختصة بطلب من الطرف المدني أن تأمر بنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزأة في الصحف التي تعيينها وتعليق هذه الأحكام في الأماكن التي تحددها، ومن ضمن ذلك على باب مسكن المحكوم عليه وكل مؤسسة يملكها، على أن يكون ذلك على نفقة هذا الأخير شريطة أن لا تتعدى هذه المصاريف الغرامة المحكوم بها كما يتبين ذلك من المادة 157 من نفس الأمر.

- كما تأمر الجهة القضائية المختصة في جميع الحالات المنصوص عليها بالمادتين 151 و 152 من الأمر 05/03 بتسليم العتاد أو النسخ المقلدة أو قيمة كل ذلك كله وكذلك الإيرادات موضوع المصادرة للمؤلف أو لأي مالك حقوق آخر أو ذوي حقوقهما لتكون عند الحاجة بمثابة تعويض عن الضرر اللاحق بهم تطبيقاً لنص المادة 159 من نفس الأمر.

2- الحماية الدولية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

أ- الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

نظراً للأهمية المتزايدة للملكية الأدبية والفنية " حقوق المؤلف نموذجاً"، فإن مسألة تنظيم أحكامها وحمايتها لم تبق حكرًا على التشريعات الوطنية للدول، لأن حماية هذه الحقوق وفق التشريعات الوطنية يقتصر أثره على إقليم الدولة التي أصدرتها تطبيقاً لمبدأ إقليمية القوانين من جهة، ولمبدأ سيادة الدول من جهة أخرى، لذا فقد أبرمت عدة اتفاقيات دولية تنظم الملكية الأدبية والفنية على المستوى الدولي، نذكر منها:

- اتفاق التصنيف الدولي لبراءات الاختراع لعام 1971:

تم التوقيع على هذا الاتفاق تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالاشتراك مع المجلس الأوروبي عام 1971 ودخل حيز النفاذ عام 1975، وقد أقره المؤتمر الدبلوماسي للدول الأعضاء في اتفاقية باريس عام 1971، ويخول هذا الاتفاق للدول المنضمة إليها إمكانية الاشتراك في الأعمال الجارية بتحسين التصنيف الدولي لبراءات الاختراع، أما التزاماتها فتتلخص أهمها في وجوب تطبيق التصنيف أي بيان رموز التصنيف الملائمة على كل وثيقة من وثائق براءة الاختراع.

- اتفاقية برن لحقوق المؤلف لعام 1882:

سبق هذه الاتفاقية عدة لقاءات ومؤتمرات كان أهمها مؤتمر بروكسل سنة 1858 الذي وضع مبدأ هام وهو: الاعتراف العالمي بملكية الإنتاج الأدبي والفني، ثم جاءت اتفاقية برن عام 1882 والتي تهدف إلى توحيد مسألة تنازع القوانين بين العديد من الدول، وعلى أساس حماية الملكية الأدبية والفكرية بين الدول

مع بعضها البعض.

كما تقدمت فرنسا بوثيقة تدعو إلى ضرورة معاملة جميع مؤلفي المصنفات - مهما كانت جنسيتهم - الذين يقومون بنشر أعمالهم خارج دولهم الأصلية كالمؤلفين الوطنيين للدول التي نشرت بها هذه المصنفات دون إخضاعهم لأية إجراءات استثنائية، بشرط أن تكون هذه الدول التي نشرت بها المصنفات من الدول الخاضعة لاتفاق برن أي من الدول المتعاقدة.

- الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف سنة 1952:

أصدرت هذه الاتفاقية عام 1952 من قبل منظمة اليونسكو، وهي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، حيث تبين لها ضرورة العمل على تنظيم حقوق المؤلف دولياً، وقد نصت هذه الاتفاقية في بدايتها على أنها لا تمس بالأحكام التي تبنتها اتفاقية برن، حيث أن الهدف منها هو تسهيل انتشار نتاج العقل البشري من خلال تعزيز التفاهم الدولي في هذا المجال.

-اتفاقية روما لحماية الحقوق المجاورة لسنة 1961:

أبرمت هذه الاتفاقية سنة 1961 بروما، وتشمل حقوق الفنان المؤدي ومنتجو الفونوغرام، وهيئات البث الإذاعي، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ سنة 1964، وتطرح الاتفاقية مبدأ عاماً يتمثل في أن الحقوق المجاورة المعترف بها لا تمس بالحماية المقررة للمؤلف الأصلية.

-اتفاقية جنيف لسنة 1971:

تم توقيع اتفاقية جنيف بتاريخ 29 أكتوبر 1971 لحماية منتجي التسجيلات الصوتية ضد أعمال النسخ دون ترخيص من أصحاب الحقوق وهي نفسها ما يعرف باتفاقية الفونوغرام، تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية منتجي الفونوغرام ضد الإنتاجات غير المرخصة لمصنفاتهم "النسخ غير المشروع"، ولقد تم توقيعها سنة 1971 بجنيف، وتعرف أيضاً باتفاقية الفونوغرامات، ولا تهتم هذه الاتفاقية بميدان الابتكار سواء بإذاعة هذه الأعمال عن طريق الأسطوانات أو البث الإذاعي وذلك باستغلال الأقمار الاصطناعية،

وهذه الاتفاقية لا تحمي الأشخاص ولا المصنفات بل تحمي منتجي الفونوغرام ومؤسسات البث الإذاعي، من بعض العمليات غير المشروعة التي عبر عنها من خلال الاجتماعات بالقرصنة والنهب والسلب.

ب - المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO كتنظيم دولي يحمي الملكية الأدبية والفنية:

أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجب الاتفاقية المنعقدة في ستوكهولم بتاريخ

14 جويلية 1967م، حيث أبدت الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية رغبتها في الإسهام في تعاون

وتفاهم أفضل بين الدول لمنفعتهم المشتركة على أساس احترام سيادتها والمساواة بينها، ورغبة منهم في

الإسهام في تطوير ورفع كفاءة إدارة الاتحادات المنشأة في مجالات حماية المصنفات الأدبية والفنية، مع

الاحترام الكامل لاستقلال كل منها، وأقرت هذه الاتفاقية إنشاء هذه المنظمة لتحقيق عدة أغراض منها:

- دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول وبالتعاون مع أي

منظمة دولية أخرى حيثما كان ذلك ملائماً.

- ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات.